7- عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة:

من بين مظاهر انتشار الفساد الإداري هو وضع الانسان المناسب في المكان غير مناسب لهذا فإن نجاح الإدارة في تنفيذ مهامها يتوقف إلى حد كبير على مدى حسن اختيارها الموظف الكفء الذي تتلاءم مؤهلاته وقدراته مع الوظيفة المطلوبة .

8- انخفاض الأجور والمرتبات المدنية.

9- سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية على السكان:

تعاني مختلف الدول النامية تفاوتا حادا في توزيع المداخيل والثروات الأمر الذي يجعل الأموال تتمركز لدى فئة قليلة من الأشخاص بينما تجد أن الأغلبية العظمى من المواطنين على خط الفقر، كل هذا راجع لسياسات اقتصادية التي لا تراعي تحقيق قدر من التوازن والعدالة في توزيع الثروات الاقتصادية على المجتمع والتلاعب في تسويقها، الأمر الذي يؤدي إلى التباين الطبقي واختلال معدلات الدخل بين فئات وشرائح المجتمع مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين وعجز الرواتب والأجور لتلبية المطالب الأساسية والذي يعتبر مناخا خصبا لتفشي الفساد الإداري.

الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري

يمكننا تلخيص الآثار الناجمة عن ظاهرة الفساد الإداري فيما يلي:

1- يزيد الفساد الإداري من عائد البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج، وهذا نجد أن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل، فيخصص الأفراد وقتهم للممارسة الفساد وليس للأنشطة المنتجة.
2- يقلل الفساد الاداري من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة، حيث يأخذ الفساد في هذه الحالة شكل التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على الإعفاءات الضريبية غير المشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة .
3- يقلل الفساد الإداري من نوعية المرافق العامة وكفاءتها. ويتحقق ذلك بالطبع عندما يتم ارسال الهبات والعطاءات بصورة فاسدة لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة وهو ما يقلل من نوعية وكفاءة الخدمات العامة وعلى الأداء في التنفيذ

4- يشوه الفساد الإداري تركيب النفقات العامة، ففي ظل الفساد يميل المسؤولون الحكوميون للاهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصا أكبر للربح من خلال الرشاوي.
5- يشوه الفساد الإداري الأسواق وتخصيص الموارد ، ويتحقق ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة وعلى نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، الأمر الذي يشوه بدوره الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وتوفير الحماية لحقوق الملكية
6- يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، ويقلل من المقدرة على الكسب للفقراء لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية.
7- يخلف الفساد" ثقافة الفساد" ، وتجعل هذه الثقافة المسؤولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح والقواعد القانونية التي اغتنوا بسببها، بل على العكس سيحاولون خلق المزيد منها من أجل الربح أكثر .

ويقدر صندوق النقد الدولي حجم الفساد في القطاع العام نحو 1.5 إلى 2 تريليون دولار سنويا، بما يمثل 2 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي والذي يتمثل معظمه في صورة رشاوي.

كما تقدر منظمة الشفافية الدولية أنه في البلدان النامية وحدها يتلقى المسئولون الفاسدون رشاوي كل عام تصل إلى 40مليار دولار، ونحو 40 في المائة من رجال الأعمال يدفعون الرشاوى عند التعامل مع مؤسسة عامة، وبعض التقديرات تضع التكلفة الاجمالية للفساد أكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل عام، وذلك الرقم يصل إلى 2.6 تريليون دولار، أي أكبر بنحو 19 مرة من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي يتم انفاقها على الصعيد العالمي .